دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: البلدية نموذجا

The role of digitization in improving the quality of public service in Algeria: the municipality as a model

ساردو زين العابدين[1*]، جزار مصطفى[2]

[1]جامعة تيسمسيلت، مخبر الأمن القومي الجزائري، الجزائر.

zinelabidine.zardo@cuniv-tissemsilt.dz

[2]جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، الجزائر.

m.djezzar@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2023/09/03 تاريخ القبول: 2023/11/18 تاريخ النشر: 2024/01/18

****

ملخص:

عملت الجزائر على عدة إصلاحات في المجال الإداري، للتكيف مع المتطلبات الراهنة في مجال الرقمنة وتخفيف الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية، سعيا منها إلى تحسين جودة الخدمة العمومية المقدمة للمواطن من جهة، ورفع العوائق البيروقراطية من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق باشرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في الجزائر مجموعة من الاصلاحات لرقمنة مختلف مصالح البلدية لتعزيز العلاقة بين الإدارة و المواطن واتخذت في ذلك مجموعة من الأساليب منها رقمنة مصالح الحالة المدنية و البيومترية ،وكذا الصفقات العمومية أين سنتطرق إليها بالتفصيل في هاته الدراسة مع الإشارة إلى آفاق و تحديات تجسيد مشروع البلدية الرقمية .

الكلمات المفتاحية:

الرقمنة،الجودة، الخدمة العمومية، البلدية، الجزائر

Abstract:

Algeria has worked on several reforms in the administrative field to adapt to the current requirements in the field of digitization and reduce administrative procedures, through the shift from traditional administration to digital administration, seeking to improve the quality of public service provided to citizens on the one hand, and remove bureaucratic obstacles on the other hand.

From this standpoint, the Ministry of the Interior and local communities in Algeria initiated a set of reforms to digitize various municipal interests to strengthen the relationship between the administration and the citizen. In doing so,

it adopted a set of methods, including the digitization of civil status and biometric services, as well as public transactions. We will discuss them in detail in this study, with reference to the prospects for... And the challenges of implementing the digital municipality project.

Key words:
Digitization, the quality, public service, Municipal, Algeria.

*المؤلف المراسل

مقدمة:

أدى التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع ، الذي شهدته الساحة الدولية ، إلى الانتقال من الخدمات الكلاسيكية إلى الخدمات الرقمية الذكية، لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين وعصرنة الخدمات العمومية المقدمة ، خصوصا لما تتمتع به من سرعة في الأداء وربح الوقت و الجهد.

وعملت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج خطط لتغيير نمط التسيير التقليدي، والتوجه إلى التسيير الرقمي، أين أطلقت مشروع البلدية الالكترونية، والذي يتم من خلاله التخلي تدريجيا عن المعاملات الورقية ويعتبر نقطة تحول نحو بلدية عصرية ومتصلة تقدم خدمات عمومية تتسم بالسرعة و الجودة .

في هذا الشأن تم العمل على رقمنة وثائق الحالة المدنية واستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يربط البلديات بمختلف الإدارات الأخرى و الذي بدوره ساهم في تخفيف عناء تنقل المواطنين، وكذلك عصرنة المصلحة البيومترية باستبدال وثائق الهوية من الصيغة الورقية إلى البيومترية الأمر الذي انعكس على جودة الخدمات المقدمة ولقي استحسان المواطنين، بينما تبقى الآمال كبيرة لتعميم الخدمات الرقمية على مختلف المصالح الأخرى ويبقى ذلك مرهون برفع التحديات الموجودة.

انطلاقا من المعطيات السالفة الذكر، تتمحور الإشكالية في هذه الدراسة فيما يلي:

كيف ساهمت الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر خصوصا على مستوى البلدية؟

وتتفرع ضمن هذه الإشكالية مجموعة أسئلة فرعية تتمحور فيما يلي :

- ما هو مفهوم كل من الرقمنة ،الخدمة العمومية ، البلدية ؟
- ما هو واقع تطبيق رقمنة الخدمة العمومية على مستوى مصالح البلدية ؟
- ماهي آفاق تفعيل رقمنة الخدمة العمومية في الجزائر وما ابرز تحدياتها ؟

فرضيات الدراسة :

- رقمنة الخدمات العمومية على مستوى البلدية هي إحدى الآليات الرئيسية التي أصبحت تنتهج بغرض تحسين جودة الخدمات العمومية والتوجه نحو بلدية هادفة إلى توفير الجهد والوقت وتخفيض نفقات الدولة.
- اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة نحو بناء مجتمع معلوماتي هدفه عصرنة الخدمات العمومية المحلية بهدف تقريب الإدارة من المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الخدمة العمومية
- تعمل الدولة على تعميم الإدارة الرقمية وتوسيعها على مستوى مصالح البلدية لتطوير العلاقة بين الإدارة و المواطن من خلال رفع التحديات الموجودة .

تأسيسا على ما سبق تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة **من الأهداف أهمها:**

- التعرف إلى مفاهيم الرقمنة وكذا الخدمة العمومية.
- التطرق إلى الخدمات الرقمية في مجال الخدمة العمومية المقدمة من طرف أهم المصالح على مستوى البلدية.
- الإشارة إلى آفاق توسيع الرقمنة على باقي المصالح على مستوى البلدية وكذا التحديات التي تواجهها.

بخصوص المناهج تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتناسبه وطبيعة الموضوع، من خلال جمع بيانات وصفية وعرض مختلف المفاهيم وشرحها، وكذا التطرق إلى متغيرات الدراسة وربطها واستخلاص النتائج، كما تم تخصيص الدراسة على البلديات في الجزائر بمختلف مصالحها. في حين تم الاعتماد على المقاربة القانونية من خلال إدراج مختلف النصوص القانونية المنظمة لرقمنة الإدارة والخدمة العمومية، خصوصا البلدية وما تعلق بها(الحالة المدنية والبيومترية وكذا الصفقات العمومية).

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن الإطار النظري للدراسة ، في حين تضمن المبحث الثاني تطبيقات الرقمنة على مختلف مصالح البلدية في الجزائر، أما المبحث الثالث تضمن آفاق توسيع رقمنة الخدمة العمومية على مستوى البلدية واهم تحدياتها.

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

أدى التطور التكنولوجي المتسارع، إلى بروز بعض المصطلحات كالإدارة الالكترونية، الخدمات الرقمية، الإدارة الرقمية، التحول الرقمي، أين أدى هذا التطور إلى إعادة النظر في طرق تقديم الخدمات

العمومية، من خلال إدخال التكنولوجيا على التسيير الإداري، وتذليل الصعوبات منها عناء التنقل والقضاء على البيروقراطية والتخلص من طوابير الانتظار.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ثلاث فروع ، حيث الفرع الأول يشمل تعريف الرقمنة أما الفرع الثاني نستعرض المفاهيم المشابهة لها، بينما الفرع الثالث يتناول الأهمية التي تكسبها.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة.

تعتبر الرقمنة مصطلح حديث الاستعمال، وتعرف عموما أنها عملية تحويل البيانات من الشكل التناظري إلى الشكل الرقمي[1].

وتعرف أيضا : أنها عملية تحويل الأشياء المادية إلى أشياء رقمية في الحاسوب، مثلا مجموعة من النصوص المكتوبة والصور من الحالة الورقة العادية،إلى شكل رقمي يكون في شكل ملفات، بواسطة أدوات تكنولوجية كالماسح الضوئي. [2]

أو هي عملية الكترونية راقية تمكن من تحويل الوثيقة ، مهما كان نوعها من طبيعتها الأصلية الجامدة من اجل فهرستها على شكل نص مرقمن.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن : **الرقمنة هي عملية تحويل بطريقة الكترونية لمحتوى مادي ملموس (كتاب أو صورة مثلا)إلى شكل مقروء بواسطة أجهزة متخصصة كالكمبيوتر مثلا.**

الفرع الثاني : المفاهيم المشابهة لمفهوم الرقمنة

يتشابه مفهوم الرقمنة مع مفاهيم أخرى على سبيل المثال لا الحصر نجد: (الإدارة الالكترونية و الخدمات الرقمية وكذا التحول الرقمي) وهذا ما سنحاول تناوله فيما يلي :

أولا : الإدارة الالكترونية و الرقمنة :تعتبر الإدارة الالكترونية من بين أهم المصطلحات الحديثة التي ارتبط ظهورها بالتطور التكنولوجي الذي شهده العالم وهي تعرف على أنها :"عملية تحويل الأعمال و الخدمات الإدارية بسرعة عالية دون استخدام الورق مما يساهم في تحقيق الفاعلية في تقديم الخدمات[4]

---

[1]- ريبي ريفيل، **الثورة الرقمية، ثورة ثقافية؟**،ترجمة سعيد مبخوت، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ،2018، ص 27.

[2]-صليحة حدوش، **أثر رقمنة الإدارة المحلية في تحقيق الرضا لدى المواطن في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية،البليدة: جامعة علي لونيسي،كلية الحقوق و العلوم السياسية (2008-2021)،ص18.

[3]-كلثوم عطاب، مكي الدراجي، رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة أنموذجا، **مجلة المجتهد القضائي**، العدد 02، أكتوبر 2021، ص1255

[4]-مركمال علي ، عصرنة الإدارة في الجزائر، مجلة آفاق العلوم، العدد 04 ،سنة 2021، ص458.

كذلك تعرف على أنها التطبيق الالكتروني للخدمات التي تؤدي إلى التواصل بين الحكومة والأعمال والقيام بالعمليات الداخلية الكترونيا بغية تبسيط وتحسين وجه الإدارة المرتبطة بالمواطنين."[1]

فمن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول أن الإدارة الالكترونية هي عبارة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال التعاملات المختلفة تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيفها على الأفراد.

وهنا تبرز العلاقة بين مفهوم الرقمنة و الإدارة الالكترونية في أن كلاهما يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال الإدارة وتقليل الاستخدام الورقي للوثائق .

ثانيا :التحول الرقمي والرقمنة : يعرف التحول الرقمي بأنه عملية تغيير في نمط عمل الإدارة أو المؤسسة في عديد مصالحها، والانتقال من العمل التقليدي الكلاسيكي إلى العمل الرقمي، أي رقمنة المصالح يتشابه مصطلح الرقمنة مع التحول الرقمي، في حين يعتبر الكثير أنهما مصطلحين مترادفين، فالرقمنة هي فصل كل ما هو مادي وتحويله في شكل نسقي أو ملف، أما التحول الرقمي هو نتيجة مباشرة للرقمنة،[2] بحيث يشمل تنسيق كل من الرقمنة مع المورد البشري، وكذا الخطط المضبوطة للوصول إلى عملية التحول الرقمي.

ثالثا : الإدارة الرقمية و الرقمنة : تعرف الإدارة الرقمية في أنها إستراتيجية إدارية تستخدم وسائل اتصال رقمية وتسعى إلى الاستفادة منها في تحقيق العمليات الإدارية بهدف الرفع من العمل الإداري.[3]

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الإدارة الرقمية هي فلسفة إدارية تقوم على أساس تحديث العمل الإداري وفق تقنيات تكنولوجية جديدة تهدف لتحقيق الأفضل بينما تبقى الرقمنة هي العنصر الأساسي في العملية .

رابعا : الخدمات الرقمية و الرقمنة : يشير مصطلح الخدمات الرقمية إلى مجموعة الخدمات التي تقدم للأفراد وتستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة المعتمدة أساسا على شبكة الإنترنت مثل الخدمات المصرفية ومواقع التجارة الالكترونية ويشترك المفهومان في أن كلاهما يتضمن تمثيل البيانات ومعالجتها بتنسيق ثنائي ويعتمدان على شبكة الانترنت لتقديمها في حين يختلفان في طريقة تقديم الخدمة وكيفية توصيلها للأفراد

وما يمكن قوله أن الرقمنة تتشابه إلى حد بعيد مع المصطلحات السالفة الذكر وتهدف إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية وتبسيط الإجراءات على الأفراد وتحسين جودة الخدمات المقدمة لديهم.

---

[1]- بورحلة سعيدة ، الإدارة الالكترونية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي راداري ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 ، 2021/2020، ص28

[2]-https://www.scrive.com/de/digitale-transformation الإطلاع على الموقع: 2023.07.15على الساعة 19.30 تاريخ

[3]- موضي بنت مشرف بن صبر البقعاوي، دور الإدارة الرقمية في تفعيل الاتصال الإداري لدرى الإداريات في المرحلة الثانوية بمدينة حائل، مجلة العلوم التربوية و النفسية، العدد 24، أكتوبر 2019 ، ص 06.

الفرع الثالث: أهمية الرقمنة.

تكتسي الرقمنة أهمية كبيرة خصوصا فيما تعلق بالأعمال الإدارية ويتجلى ذلك من خلال أن:

- مساهمة الرقمنة في تطوير النشاط الإداري.

- دور الرقمنة في حفظ المستندات والسجلات والوثائق بطريقة آمنة، ما يسهل إمكانية استرجاعها والتقليل من خطر فقدانها.

- إتاحة المجال للوصول إلى المعلومة والملفات في ظرف وجيز ما يحقق السرعة في الانجاز.

- مساهمتها في القضاء على الفساد الإداري وزيادة الشفافية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم جودة الخدمة العمومية.

سنعالج خلال هذا المطلب المقصود بجودة الخدمة العمومية، بالتطرق أولا لمعنى الجودة بشكل عام، ومن ثمة التطرق لمعنى جودة الخدمة العمومية.

الفرع الأول: تعريف الجودة.

تعرف الجودة على أنها "مجموعة الخصائص والميزات الخاصة بمنتوج أو خدمة التي تسمح بإرضاء حاجات ظاهرة أو كامنة".[2]

والجودة هي : علامة التميز والتغيير نحو ما هو جاذب لتطلعات الأشخاص سواء كانت سلع أو خدمات أخرى.

وعندما نتحدث عن جودة الخدمة العمومية، فهي مجموعة الخدمات المتميزة التي تستقطب رضا الأفراد عند تلقيهم للخدمات المقدمة، فكلما كانت الجودة كان التميز والتجاوب والرضا من طرف الأفراد.

الفرع الثاني: تعريف الخدمة العمومية.

تعتبر الخدمة العمومية من بين أهم المواضيع دراسة، لما تلعبه كدور أساسي داخل الدول، فهي الرابط بين إدارات الدولة من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى، وتُعرف على أنها: " الحاجات الضرورية التي يجب توفيرها لغالبية الشعب لتأمين رفاهيته والالتزام بها، وهي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين."[3]

---

[1]-مدكور مليكة، **التحديات الأخلاقية للرقمنة**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02 ،2022ص 159.

[2]-صليحة حدوش، **مرجع سابق الذكر**، ص23.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 26.

وما يمكن قوله أن الخدمة العمومية تعتبر من الركائز التي تعتمد عليها الدولة في تسيير برامجها، وفي نفس الوقت تستهدف خدمة المصلحة العامة بتلبية تطلّعات المواطنين، بحيث كلما كانت مرونة وجودة في تقديم الخدمات أدى إلى تحقيق الرضّا لديهم.

المطلب الثالث : مفهوم البلدية ودورها في تقديم الخدمات العامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف البلدية في الفرع الأول وكذا دورها في تقديم الخدمات العامة في الفرع الثاني

الفرع الأول : تعريف البلدية

تعتبر البلدية الخلية الأساسية في الدولة وهي عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة وتمثل قاعدة اللامركزية الإدارية تتضمن إقليم وسلطة متمثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي و مجلس بلدي منتخب تتميز بالشخصية المعنوية و بالاستقلال المالي .

وعرفها المشرع الجزائري بموجب المادة الأولى من القانون 10-11 المؤرخ في : 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية في الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون في حين عرفها ذات القانون في مادته الثانية على أنها قاعدة إقليمية لامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البلدية هي إحدى الركائز الأساسية في الدولة أنشاها المشرع بغية تفعيل مبادئ اللامركزية الإدارية وفي نفس الوقت تعتبر نقطة وصل بين الدولة و الشعب كما تظم البلدية مجموعة من المصالح الإدارية تهتم أساسا بتسيير شؤون المواطنين.

الفرع الثاني : دور البلدية كهيئة تقديم الخدمات العمومية

تلعب البلدية دورا هاما في مجال تقديم الخدمات العمومية للمواطنين وذلك من خلال :

- تلبية حاجات المواطنين بما يتلائم مع عصرنة الخدمات الإدارية.
- تقريب الإدارة من المواطن عن طريق وضع بوابات رقمية تمكن المواطن من الولوج إليها وطلب وثائقه عن بعد.
- تعمل البلدية على تطوير الإجراءات الإدارية لتتلاءم و التطورات الحديثة في مجال التسيير الإداري .

المبحث الثاني: تطبيقات الرقمنة على مستوى مصالح البلدية في الجزائر

عملت الدولة على إدخال التكنولوجيا الرقمية على الإدارات العمومية لمواكبة التطور التكنولوجي وتجسيد الإدارة الالكترونية، واتخذت عدة خطط للإسراع في تجسيد البرامج المسطرة، لعل من أهمها

[1]- القانون 10/11 المؤرخ في : 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 37، الصادرة في :03 جويلية 2011 ، ص 07.

مشروع البلدية الالكترونية[1]، هذافي إطار الوصول إلى بلدية عصرية ومتطورة من خلال ربح الوقت وترشيد النفقات، وتحسين جودة الخدمة العمومية، فقد أطلقت الدولة مشروع البلدية الالكترونية لتحقيق الأهداف التالية:

- الانتقال من التسيير التقليدي المعتمد أساسا على السندات الورقية إلى تسيير الكتروني رقمي.
- تحسين جودة الخدمة العمومية من خلال ربح الوقت وتفادي طوابير الانتظار.
- إدراج خدمات جديدة يمكن الولوج إليها عن طريق شبكة الانترنت، من خلال العديد من القنوات كالشبابيك الموحدة والبوابات الالكترونية من خلال نقرة واحدة فقط.

وما يمكن قوله أن مشروع البلدية الالكترونية كان بمثابة اللبنة الأولى لمشاريع الرقمنة، والتي تجسدت لاحقا في مصالح البلدية.

المطلب الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية والبيومترية.

لقد تجسدت مجموعة من المشاريع في مجال الرقمنة على مستوى البلديات، والتي من بينها رقمنة مصلحة الحالة المدنية، ورقمنة المصلحة البيومترية.

الفرع الأول: رقمنة سجلات الحالة المدنية.

مثلت عملية رقمنة سجلات الحالة المدنية أولى انجازات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، ورفعت من خلاله تحدي رقمنة أكثر من 98 مليون صورة لشهادات الميلاد و الوفاة وعقود الزواج[2]، وتم تشكيل قاعدة بيانات على مستوى البلديات تسمى بالشبكة المحلية (réseau local)، والأخرى قاعدة بيانات وطنية (réseau national)، وسمحت هاته الخدمة بتخفيف العبء على المواطنين، حيث أصبح بإمكانهم استخراج وثائقهم في اقل من دقيقة من أي بلدية أو ملحقة على المستوى الوطني، عكس ما كان عليه الوضع سابقا، الذي يتطلب التنقل إلى مكان الميلاد الأصلي، باعتبار انه كانت شبكة محلية فقط، وتم كذلك إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية حسب ما جاء في المادة 25 من القانون 14-08 المؤرخ في 09 غشت سنة 2014[3]، وتم ربطه مع كافة القنصليات الجزائرية والإدارات العمومية الأخرى، ويمركز السجل الآلي بواسطة وسيلة رقمية كافة العقود وكذا التعديلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها[4].

---

[1]- تبينة حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر-قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية-،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد 03، سبتمبر 2020، ص 536.

[2]-**مجلة الداخلية** ،العدد02 جويلية2018 ص 29.

[3]-قانون رقم 14-08 مؤرخ في: 9 غشت سنة 2014 يعدل ويتمم الأمر 70-20 المؤرخ في :19 فبراير سنة 1970 و المتعلق بالحالة المدنية، **الجريدة الرسمية**، العدد 49، الصادرة في :20 غشت سنة 2014 ، ص03.

[4]-يوسف دلاندة ، **قانون الحالة المدنية**، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ، 2005، ص19

وفي إطار عصرنة المصلحة فان الطلبات المقدمة في إطار تعويض وإبطال وتصحيح وتعديل عقود الحالة المدنية يتم بالطريقة الالكترونية، أين ترفع العريضة من قبل الطالب بطريقة الكترونية[1]. وقد سهلت هاته الخدمة الكثير على المواطنين، خصوصا من جانب ربح الوقت أين كانت سابقا تتم وفق طريقة طلبات ورقية فقط، كما تم لاحقا إطلاق خدمة جديدة وهي خدمة "الحالة المدنية عن بعد" عبر موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والتي تسمح باستخراج وثائق عن طريق البوابة الالكترونية[2].

الفرع الثاني: رقمنة شهادة الميلاد الأصلية s12.

تعتبر شهادة الميلاد الأصلية الخاصةS12 الحالة المدنية لكل مواطن، وهي تحتوي على رقم التعريف الوطني، الذي بدوره متغير من شخص لآخر، ففي سابق الأمر كان استخراج هاته الشهادة محصور على البلدية الأصلية للمواطن وهي ضرورية في استخراج بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر[3]،إلا أن اليوم أصبح استخراجها يتم عن طريق بوابة الكترونية، بعد ملء المعلومات الخاصة بطالب الشهادة، بعد رقمنتها من البلديات الأصلية وربطها بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

الفرع الثالث: رقمنة المصلحة البيومترية وتعميم الشباك الالكتروني الموحد.

تشمل المصلحة البيومترية على مستوى البلدية استخراج الوثائق البيومترية (بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، ورخصة السياقة البيومترية، وجواز السفر البيومتري)، وكما هو معلوم كان استخراج هاته الوثائق بطريقة تقليدية، بحيث يتقدم المواطن إلى مكتب البلدية مرفوقا بملف ورقي، مع الانتظار لمدة معينة، اليوم وبفضل إدراج الأساليب الجديدة الرقمية أصبح المواطن يطلب استخراج وثائقه عن طريق طلب بالولوج إلى بوابة رقمية وحجز موعد(https://passeport.interieur.gov.dz/Ar/Accueil/Accueil)

حيث أصبح بإمكانه استخراج وثيقته في ظرف وجيز،بالإضافة إلى خدمة متابعة طلبه، وفي سبيل تبسيط الاجراءات الادارية على المواطن فانه يعفى من المعطيات البيومترية كل شخص يحوز مسبقا على جواز سفر عند طلبه لبطاقة التعريف الوطنية،هذا ما نصت عليه المادة 15 من المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في: 18 ابريل سنة 2017[4].

---

[1]-قانون رقم 17-03 مؤرخ في : 10 يناير سنة 2017 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في : 19 فبراير سنة 1970 و المتعلق بالحالة المدنية، **الجريدة الرسمية**، العدد 02 ، الصادرة في 11 يناير سنة 2017، ص10.

[1]-موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية،**https://www.interieur.gov.dz** تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2023.07.15 على الساعة 20.00

[3]-لعمري محمد، الآليات المستحدثة في تسيير الخدمة العمومية وتفعيل الدور الاقتصادي للبلدية كوحدة إقليمية، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، العدد 05، جوان 2018، ص 187.

[4]-مرسوم رئاسي رقم 17-143 مؤرخ في: 18 ابريل سنة 2017، يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، **الجريدة الرسمية**، العدد 25، الصادرة في: 19 ابريل سنة 2017، ص 09.

كما تم تعميم الشباك الالكتروني للوثائق البيومترية في كل بلديات الوطن، حيث تستقبل البلديات على مستوى المصلحة البيومترية الطلبات المختلفة وتسجلها بطريقة آنية في قاعدة معطيات مركزية، مع إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية، على اعتبار استخراجها من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الأمر الذي ساهم في تقديم خدمات ذات جودة من حيث الاستقبال والسرعة في معالجة الملفات، وهو ما من شانه المساهمة في عصرنة الخدمة العمومية على مستوى البلديات.

المطلب الثاني: رقمنة مصلحة الصفقات العمومية.

تعتبر مصلحة الصفقات العمومية من بين أهم المصالح على مستوى البلدية، بحيث تعمل المصلحة على ابرام عقود مكتوبة لتلبية حاجات المصلحة وفق مجالات الأشغال واللوازم و الخدمات و الدراسات[1]، وعملت الدولة على إدخال الرقمنة في مجال الصفقات العمومية لتحسين الخدمة العمومية من خلال المعالجة الجيدة لتسيير النفقات العمومية وكذا لتعزيز المنافسة[2]،وتبسيط الإجراءات على المتعاملين المتعاقدين، أين نص المرسوم التنفيذي رقم 15-247[3]، حسب المادة 203 على أن تؤسس بوابة الكترونية للصفقات العمومية، كذلك في إطار استعمالها كقاعدة بيانات أين لا يطلب من المتعهدين الوثائق التي يمكن للمصلحة المتعاقدة طلبها بطريقة الكترونية[4]. وتقدم البوابة الالكترونية للمصلحة المتعاقدة وكذا المتعاملين الاقتصاديين مجموعة معلومات تتضمن (نصوص قانونية، مناشير، تعليمات، وآراء قانونية)، كما تقدم مجموعة من المهام نذكر منها:

- النشر الالكتروني: تمكن هاته الخدمة المتعاملين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية بعدما تم تخزينها رقميا.[5]

- نشر النصوص التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالصفقات العمومية، وتضم كذلك قائمة المقصين في القائمة السوداء.

---

[1]- قانون رقم 23-12 مؤرخ في 5 غشت سنة 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، **الجريدة الرسمية** العدد 51 الصادر في:06 غشت سنة ،2023 ص 05.

[2]-الموقع الالكتروني**https://marches-publics.gov.dz/about**تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023.08.20 على الساعة 10.00

[3]- مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في : 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، **الجريدة الرسمية**، العدد 50،الصادرة في :20سبتمبر سنة 2015،ص 46.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 46.

[5]-مراحي فايزة، كحول وليد، رهانات رقمنة الإدارة العمومية لحماية المنافسة في مجال الصفقات العمومية، **مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال**، العدد 04 ،2022، ص315

- تتيح البوابة للمتعاقدين التسجيل من خلال ملء استماراتهم وإمضائها وإرسالها، وبعد قبول التسجيل يتم تزويد المتعامل بحساب خاص للولوج للبوابة والاستفادة من الخدمات المقدمة.[1]

- كما تتيح خدمة الاستفسار وتبادل الآراء عن أي موضوع يهم الصفقات.

وما يمكن قوله أن رقمنة مصلحة الصفقات العمومية ساعدت المصلحة المتعاقدة على مستوى البلدية كغيرها من الإدارات العمومية الأخرى من العمل بطريقة الكترونية، فالإعلانات الالكترونية مثلا تتميز بسرعة الانتشار والاطلاع، و بالتالي تسهيل عملية المشاركة على المتعاملين الاقتصاديين، و ترشيد النفقات وحماية المال العام، في حين يبقى هدف السلطات المختصة توسيع الخدمات الرقمية على مستوى المصلحة لضمان جودة الخدمات العمومية.

المبحث الثالث: آفاق وتحديات توسيع الخدمات العمومية الرقمية على مستوى البلدية في الجزائر

عملت الدولة على إدراج المزيد من الخدمات الرقمية على مستوى مصالح البلدية، لتحسين الخدمات العمومية وتخفيف العبء على المواطنين، لذا تسعى لتوسيع الخدمات الرقمية لتشمل مختلف المصالح على مستوى البلديات، وكذا العمل على توسيع العمل بالبوابة الحكومية للخدمات العمومية، في حين تبقى مجموعة من التحديات تعيق سير عملية الرقمنة.

المطلب الأول: آفاق تعميم الخدمات الرقمية على كل مصالح البلدية

تراهن الدولة على تحسين الخدمة العمومية، وذلك من خلال تعميم الخدمات الرقمية على كل مصالح البلدية من ناحية، وكذا اعتماد البوابة الحكومية للخدمة العمومية.

الفرع الأول: مظاهر توسيع الخدمة الرقمية على باقي مصالح البلدية.

تسعى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية إلى إدخال المزيد من التكنولوجيا الرقمية إلى باقي المصالح على مستوى البلديات، على سبيل المثال لا الحصر نذكر مصلحة المحاسبة ومصلحة البناء والتعمير، ففي قسم التسيير والتجهيز وضعت الوزارة تطبيقات خاصة بمتابعة الميزانية والحساب الإداري، بحيث سابقا كانت تدفع ورقيا، في حين تعمل على رقمنة مكتب أملاك البلدية من خلال الوثائق المختلفة للأملاك سواء المنتجة أو الغير منتجة، وما يجب العمل عليه من طرف الوزارة إدراج كل من العقد الالكتروني بدل العقد الحالي بالنسبة لعقود الإيجار، وكذا العمل على تفعيل الإعلان الالكتروني خصوصا عند إجراء المزايدات (كتأجير الأسواق أو المحلات أو بيع العتاد)، بوضع الملفات عن طريق بوابة رقمية بدل دفعها ورقيا من طرف الراغبين في المزاد.

---

[1]-قمار خديجة، رقمنة الصفقات العمومية-المتطلبات والتحديات-، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، العدد 02، 2023.ص 793.

أما مصلحة البناء والتعمير ولما تمثله من أهمية بالنسبة للمواطن وفي إطار تسهيل الخدمات المقدمة، تم إدراج خدمة الشباك الوحيد للتكفل بمختلف الطلبات (رخص البناء، الهدم، التجزئة...)، وكذا التكفل بملفات التسوية العقارية.

الفرع الثاني: البوابة الحكومية للخدمة العمومية الرقمية.

لقد عملت السلطات العليا في الدولة على المراهنة على البوابات الالكترونية لتتماشى ومتطلبات العصرنة، ما انعكس إيجابا على المواطن في مجال الخدمات العمومية المقدمة إليه، أين أصبح يطلب خدماته بالولوج إلى البوابة واختيار ما يطلبه بنقرة واحدة، وتقدم البوابة الحكومية للخدمة العمومية للأفراد والمؤسسات معلومات وخدمات حسب القطاعات[1]، فعلى سبيل المثال تقدم البوابة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية 12 خدمة مختلفة، وهي تستهدف ثلاث فئات وهم المواطنون والمتعاملون الاقتصاديون والجمعيات.

المطلب الثاني: تحديات تحسين جودة الخدمة العمومية الرقمية على مستوى البلدية في الجزائر.

على الرغم من المجهودات الكبيرة التي أطلقتها الدولة في مجال عصرنة المرفق العام خصوصا على المستوى المحلي من خلال مشروع البلدية الالكترونية وتحسين الخدمات العمومية، إلا أن الأهداف المسطرة في مجال تعميم الرقمنة تسير بوتيرة ثقيلة أحيانا، و عدم إكمال إجراءات العمل بها أحيانا أخرى، وعلى سبيل المثال تم إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية وفق شريحة الكترونية، إلا انه لغاية اليوم لازال يُطلب من المواطن استخراج وثائق الحالة المدنية في عديد من الإدارات العمومية، مع صورة طبق الأصل للبطاقة، بينما تعميم قارئ البطاقة لا يزال يمثل عثرة في مجال العصرنة، أما رخصة السياقة البيومترية فقد أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية مشروع انطلاقها في 01 أفريل 2018[2]،على سبيل الانتهاء من تعميم رخصة السياقة البيومترية وتعميمها بحلول نهاية سنة 2022 وفق ما كان مبرمج، إلا أن العملية لم تسير وفق ما حدد لها:[3]

السنة	عدد الرخص التي سيتم استخراجها	العدد الاجمالي
2018	حوالي ملايين رخصة سياقة بيومترية	حوالي ملايين
2019	3 ملايين رخصة بيومترية	حوالي 4 ملايين
2020	3 ملايين رخصة بيومترية	حوالي 7 ملايين
2021	3 ملايين رخصة بيومترية	حوالي 10 ملايين
2022	الانتهاء من عملية استبدال جميع الرخص السياقة الكلاسيكية برخص سياقة بيومترية	أكثر من 10 ملايين

المصدر: مجلة وزارة الداخلية

[1]-موقع البوابة:https://bawabatic.dz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 20-08-2023 على الساعة 23:20

[2]-مجلة الداخلية، **مرجع سابق الذكر**، ص 10.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 22.

ويمكن الحديث عن مجموعة من التحديات حالت دون الوصول للأهداف المرجوة نذكر منها:

- ضعف الميزانية على مستوى البلديات الأمر الذي أعاق عملية التحول الرقمي فكثير من الأحيان تكون عراقيل رقمنة الوثائق سببها تلف الأجهزة المخصصة لذلك وعدم القيام بإصلاحها.

- الأخطاء الإدارية خصوصا على مستوى مصالح الحالة المدنية، ما أثر على المواطن بدرجة أولى أين يجد صعوبة في الحصول على وثائقه.[1]

- مشكلة تدفق شبكة الانترنت وأحيانا انعدامها على مستوى بعض البلديات، الأمر الذي يعيق عملية الرقمنة خصوصا عندما أصبحنا أمام حتمية رقمنة أي وثيقة متعلقة بالحالة المدنية، وربطها بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

- غياب توعية المواطن باستخدام التكنولوجيا الرقمية ،فكثير من المواطنين يجهلون كيفية استخدام البوابات الالكترونية عند طلب وثائقهم.

- نقص التأطير للأعوان الموجودين على مستوى المكاتب، فالعديد من الموظفين يفتقدون لمهارة استخدام الوسائط الالكترونية.

إذن فجودة الخدمات العمومية لا تزال لم تصل إلى ما يطمح إليه المواطنون، ولعل هذا ما اجمع عليه المشاركون في لقاء الحكومة الولاة[2]، الذين أكدوا على ضرورة إعادة النظر في تسريع وتعميم رقمنة الخدمات العمومية خصوصا التي تقدمها الجماعات المحلية، وهنا أكد وزير الداخلية على أن تحدي تعميم الرقمنة لدى الجماعات المحلية هو كسب رهان التكنولوجيا[3]، ويبقى برنامج الدولة في تحسين جودة الخدمات العمومية الرقمية مرهون برفع التحديات الموجودة.

خاتمة.

ما يمكن قوله في الأخير هو أن الرقمنة ساهمت وبشكل كبير في التحول نحو نظام تسيير إداري يتسم بالمرونة في تقديم الخدمات العامة، باعتبار التقنيات الحديثة تتسم بالسرعة والدقة، بعيدا عن العراقيل البيروقراطية، وقد بذلت الجزائر جهودا في سبيل التحول إلى النظام الرقمي، أين أطلقت وزارة الداخلية

---

[1]- سفيان ريميلاوي، عصرنة الخدمة العمومية المحلية: دراسة في الآليات و التحديات، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 03، 2021، ص610.

[2]- لقاء الحكومة-الولاة، إنعاش اقتصادي توازن إقليمي وعدالة اجتماعية، 25-26 سبتمبر 2021 متاح على الرابط الالكتروني: https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/dakilia_wali.pdfص 26، تم الإطلاع عليه بتاريخ : 15-جويلية-2023 على الساعة 17:15.

[3]- مريم علواش، نظام معلوماتي لتتبع الحالة المالية لكل بلدية.. ضبطُ تسهيل تتبُع ، **"جريدة المستثمر"**، صدر بتاريخ : 21 ديسمبر ،2022 تم الإطلاع عليه بتاريخ: 15 جويلية 2023 على الساعة 14:30https://almostathmir.dz/نظام-معلوماتي-لتتبع-الحالة-المالية-لك/

والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية مشروع عصرنة المرفق العام خصوصا على مستوى البلديات، من اجل تقريب الإدارة من المواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية ومكافحة أشكال الفساد و البيروقراطية، كما عملت الوزارة على إطلاق مشروع البلدية الالكترونية، الذي اعتبر نقطة تحول نحو بلدية عصرية برقمنة بعض مصالح البلدية كالحالة المدنية، والمصلحة البيومترية، والصفقات العمومية، في حين لا تزال المجهودات متواصلة لغاية اليوم في مجال عصرنة الخدمة العمومية الرقمية بتعميمها على المصالح الأخرى.

ومن خلال ما سبق التطرق إليه في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- شهدت الجزائر انتقال سلس إلى عصر الرقمنة بالقضاء على التعاملات الورقية، واعتماد التعاملات الالكترونية، ما ساهم بشكل مباشر في جودة الخدمات العمومية المقدمة خصوصا على مستوى البلديات.
- ساهم السجل الوطني للحالة المدنية من الحد من تنقلات الأشخاص إلى بلدياتهم الأصلية لاستخراج وثائقهم، ومن خلال ربطه بالإدارات الأخرى ساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيفها على المواطن.
- ساعد العمل بالشباك الالكتروني الموحد المواطنين من طلب استخراج وثائقهم البيومترية عن طريق تقديم طلباتهم وملء استماراتهم بطريقة الكترونية وكذا تتبع طلباتهم، مما ساهم في تحسين الخدمات المقدمة خصوصا من جانب ربح الوقت.
- انطلاق العمل بالبوابة الالكترونية للصفقات العمومية على مستوى البلديات ساهم بتفعيل الشفافية والمصداقية في منح الصفقات.

وبعد استعراض النتائج نقدم بعض الاقتراحات التي نراها تواكب مشروع الرقمنة على مستوى البلديات لتحسين الخدمة العمومية وهي كما يلي:

- ضرورة العمل على تفعيل خدمة القراءة الآلية للوثائق البيومترية في جميع الإدارات العمومية، لتسهيل قراءة البيانات المخزنة على مستوى الشريحة.
- العمل على تحيين التطبيقات (تطبيقة الحالة المدنية) المرسلة إلى الإدارات العمومية، لأنه في غالب الأحيان يقوم المواطنين بتغيير أو تعديل في وضعيتهم بينما التطبيقة تبقى غير محينة.
- القيام بعمليات توعية للمواطنين باستخدام البوابات الالكترونية الموضوعة تحت تصرفهم، لتجنب عناء التنقل إلى مكاتب البلديات، خصوصا الخدمات التي أطلقتها وزارة الداخلية كخدمة الحالة المدنية عن بعد.
- تعميم العمل بالبوابة الالكترونية الصفقات العمومية، لتبسيط الإجراءات على المتعاملين الاقتصاديين، وضمان أكبر قدر من الشفافية والمصداقية في منح المشاريع المسجلة على مستوى البلديات.

- توسيع الخدمات الرقمية لمختلف المصالح المتبقية على مستوى البلدية (مكتب البناء والتعمير، مكتب أملاك البلدية، مكتب التسيير والتجهيز، مكتب المستخدمين) مما يساهم في تحسين الخدمة العمومية والحد من تنقل المواطن.

- توسيع العمل بالبوابة الالكترونية للخدمة العمومية، التي أصبحت تقدم للمواطن مختلف الخدمات الالكترونية، أين سيجد المواطن مختلف الروابط المتعلقة باستخراج وثائقه كالحالة المدنية مثلا.

- العمل على تحسين شبكة الانترنت وربط البلديات الرئيسية بالملاحق التابعة لها بشبكة الألياف البصرية ذات التدفق الجيد، للقضاء على الانقطاعات المتكررة بين الحين والآخر.

قائمة المصادر والمراجع

1-المراجع باللغة العربية.

أ-الكتب:

- ريمي ريفيل، ترجمة سعيد مبخوت، **الثورة الرقمية، ثورة ثقافية؟**، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ،2018.

- يوسف دلاندة، **قانون الحالة المدنية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

ب-المقالات العلمية:

- تبينة حكيم، تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر-قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد 03، سبتمبر 2020.

- سفيان ريميلاوي، عصرنة الخدمة العمومية المحلية: دراسة في الآليات والتحديات، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 03، 2021.

- قمار خديجة، رقمنة الصفقات العمومية-المتطلبات والتحديات-، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، العدد 02، 2023.

- كلثوم عطاب، مكي الدراجي، رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: بلدية ورقلة أنموذجا، **مجلة المجتهد القضائي**، العدد 02، أكتوبر 2021.

- لعمري محمد، الآليات المستحدثة في تسيير الخدمة العمومية وتفعيل الدور الاقتصادي للبلدية كوحدة إقليمية، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، العدد 05، جوان 2018.

- مدكور مليكة، التحديات الأخلاقية للرقمنة، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 2، 2022.

- مراحي فايزة، كحول وليد، رهانات رقمنة الإدارة العمومية لحماية المنافسة في مجال الصفقات العمومية، **مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال**، العدد 04 ،2022.

-مركمال علي ، **عصرنة الإدارة في الجزائر**، مجلة آفاق العلوم، العدد 04 ،سنة 2021.

- موضي بنت مشرف بن صبر البقعاوي، دور الإدارة الرقمية في تفعيل الاتصال الإداري لدرى الإداريات في المرحلة الثانوية بمدينة حائل، مجلة العلوم التربوية و النفسية، العدد 24، أكتوبر 2019 .

- **مجلة الداخلية**، العدد،02 جويلية 2018.

ج-الدراسات غير المنشورة:

- صليحة حدوش، **أثر رقمنة الإدارة المحلية في تحقيق الرضا لدى المواطن في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، البليدة: جامعة علي لونيسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2020-2021).

- بورحلة سعيدة ، **الإدارة الالكترونية المحلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي واداري ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 ، 2021/2020.

د-الوثائق الرسمية:

- القانون 10/11 المؤرخ في : 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 37، الصادرة في :03 جويلية 2011 .

- قانون رقم 14-08 مؤرخ في: 9 غشت سنة 2014 يعدل ويتمم الأمر 70-20 المؤرخ في :19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية، **الجريدة الرسمية**، العدد 49، الصادرة في :20 غشت سنة 2014

- قانون رقم 17-03 مؤرخ في : 10 يناير سنة 2017 يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المؤرخ في : 19 فبراير سنة 1970 و المتعلق بالحالة المدنية، **الجريدة الرسمية**، العدد 02 ، الصادرة في 11 يناير سنة 2017.

- قانون رقم 23-12 مؤرخ في: 5 غشت سنة 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، **الجريدة الرسمية**، العدد 51 الصادر في :06 غشت سنة 2023.

- مرسوم رئاسي رقم 15-247 مؤرخ في : 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، الصادرة في :20سبتمبر سنة 2015.

- مرسوم رئاسي رقم 17-143 مؤرخ في : 18 ابريل سنة 2017، يحدد كيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية و تسليمها و تجديدها، **الجريدة الرسمية**، العدد 25 ، الصادرة في : 19 ابريل سنة 2017.

ه-الجرائد:

- مريم علواش، نظام معلوماتي لتتبع الحالة المالية لكل بلدية.. ضبطُ تسهيل تتبُع ، **جريدة المستثمر**، صدرت بتاريخ: 21 ديسمبر 2022 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15 جويلية 2023 على الساعة 14:30https://almostathmir.dz/نظام-معلوماتي-لتتبع-الحالة-المالية-لك/

- **و-المواقع الالكترونية:**

- موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ،https://www.interieur.gov.dz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023.07.15 على الساعة 20.00

- الموقع الالكتروني https://marches-publics.gov.dz/about تم الاطلاع على الموقع بتاريخ : 2023.08.20 على الساعة 10.00

- الرابط الالكتروني :https://interieur.gov.dz/index.php/ar/80 -قراءة-كل-الأخبار/2116-تعميم-الشباك-الالكتروني-للوثائق-البيومترية-على-كل-بلديات-الوطن.html

- موقع البوابة :https://bawabatic.dz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 20-08-2023 على الساعة 23:20

- لقاء الحكومة-الولاة، إنعاش اقتصادي توازن إقليمي وعدالة اجتماعية، 25-26 سبتمبر 2021، متاح على الرابط الالكتروني :https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/dakilia_wali.pdf ص 26، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 15-جويلية-2023 على الساعة 17:15

-https://www.scrive.com/de/digitale-transformation تاريخ الاطلاع على الموقع : 2023.07.15 على الساعة 19.30